باريس - فراس عزيز ديب

في ذكرى أحداث أيلول حكومة لبنان تبصر النور.. هل دقت ساعة التوافقات؟

في كلّ مرة تعود فيها ذكرى الحادي عشر من أيلول الأميركية، يعود إلينا شريط الأحداث الممتد من تلك اللحظة المشؤومة بانهيار البرجين، والتي ما زال البعض يطبل لها على أنها كسرت هيبة الولايات المتحدة، إلى اللحظة التي بات فيها ثلث الثأر الأميركي اليوم بلداناً وشعوباً وأقاليم.

قد تكثر الروايات عن ذاك الحدث في غموضه وتأثيره تحديداً بأن كل الدول التي تم عقابها لا علاقة لها به! لكن الثابتُ الوحيد وبنظرة عابرة لكل الدمار الحاصل من حولنا هو أن ما قبل الحادي عشر من أيلول لم يكن كما بعده.

الذكرى هذا العام وإن عانت وملفات المنطقة والعالم إلى المزيد من التداخل والضبابية، إلا أنها أتت إلا لتحمل معها بشرى خير للبنانيين عبر الإعلان رسمياً عن تشكيل حكومتهم بعد أكثر من عام على استقالة الحكومة الحالية، واعتذار المرشح السابق سعد الحريري للخلافة، ليكون السؤال المنطقي بهذه الحالة: ما الذي يشكله إعلان ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة وسط كل هذا الصخب الذي تعيشه المنطقة والعالم، ألا يبدو الحدث هامشياً لا معنى له؟

واقع الأمر يحملنا نذهب بالاتجاه الذي يعتبر أن إعلان التوافق على ولادة الحكومة هذه المرة هو حدث يكتسي الكثير من الأهمية، ليس فقط لأن لبنان هو صندوق رسائل بل لأنّ لبنان اليوم تتفاذفُ فيه الكثير من الملفات العالقة، على هذا الأساس لا يجب التعاطي مع هذه الخطوة بنوعٍ من التبسيط، لكن في الوقت ذاته لا يجب الإفراط بالتفاؤل في آنعكاسات هذا التأليف لأن الشكل المنتظر للنجاح مرتبط بثلاثة محاور أساسية وهي:

أولاً: البيان الوزاري

بدأ واضحاً أن سياسة التوازنات في لبنان ستستمر لعقود قادمة منذ وصول حكومة حسان دياب، فلا الطرف الذي دعمه استطاع أن ينقذ ما يريده في الملفات العالقة كالحرب على الفساد، ولا الطرف الذي عارضه استطاع أن يأتي بالبديل المقبول لدى الطرف الآخر.

من هنا بدا التوافق على شخصية رئيس الوزراء اللبناني الجديد نجيب ميقاتي للعودة إلى رئاسة الحكومة منطقياً مبدأً لا خاسر ولا رابح، وهناك الكثير من التقارير التي تحدثت عن أن مرور قرار التأليف جاء حسب الرغبة الفرنسية لكن هذا الكلام لا أساس له من الصحة، بل يعطي للفرنسيين دوراً أكبر بكثير من حجمهم في لبنان. كان الفرنسيون ولا يزالون مع خيار عودة سعد الحريري لكن عودته قوبلت برفض لم يستطع الفرنسي تجاوزه، هذا يعني أن المقاومة ومن معها تَضع ثقتها بنجيب ميقاتي، وتدرك أنه لن يذهب بعيداً في سياسة التناغم مع الغرب وبعض الدول الخليجية في تفجير الوضع اللبناني. وفي الوقت ذاته فإن الفرنسي كان يطمح لوجود حكومة خالية من التأثير السياسي، مع أن الفرنسي نفسه يتجاهل أن سعد الحريري زعيم كتلة نيابية وازنة فكيف ستكون الحكومة من خارج التأثيرات السياسية؟

الهدف الذي أراد الفرنسي الوصول إليه هي حكومة ترفض إدراج تغطية سلاح المقاومة في بيانها الوزاري، هذا الهدف كان ولا يزال هو الحلم الذي يداعب مشاعر كل من يتبرع في الدول الأوروبية والخليجية لحمل رايةَ حلٍ ما يسمونها «مشكلة السلاح»، هم يعتقدون أن سحب هذا الدعم سيحمل المقاومة فعلياً في مأزق سياسي وعلى الأقل في مواجهة الرأي العام، وما قد يعنيه الأمر من بيئة حاضنة ليس فقط لأن لبنان هي صندوق رسائل بل لأنّ لبنان اليوم تتفاذفُ فيه الكثير من الملفات العالقة، على هذا الأساس لا يجب التعاطي مع هذه الخطوة بنوعٍ من التبسيط، لكن في الوقت ذاته لا يجب الإفراط بالتفاؤل في آنعكاسات هذا التأليف لأن الشكل المنتظر للنجاح مرتبط بثلاثة محاور أساسية وهي:

أولاً: الانهيار المالي

جاء قانون قيصر ليعاقب الشعب السوري، ليكتشف كل من دعمه أن تأثيرات هذا القانون عابرة للحدود لدرجة بات فيها من يقول إن العقوبات على سورية والبكاء في لبنان. بالتأكيد نجح القانون بالضغط على الشعب السوري وحرمانه حتى من احتياجاته الأساسية، لكن ما لم يكن في الحسبان أن يتحول لبنان إلى قنبلة موقوتة لا نعلم متى تنفجر كنتيجة لهذا القانون. ربما أن سبب التأثر اللبناني بالقانون أن سورية كانت الرئة الاقتصادية التي يتنفس منها لبنان، وهي حقيقة مازال هناك من يتجاهلها رغم وضوحها للجميع. في الوقت ذاته فإن الاقتصاد اللبناني كان في الأساس يعاني من سرطانات عدة أهمها الاقتصاد القائم على الواردات وإقتصاره على مشاريع غير إنتاجية كالسياحة والملاذ الآمن للمصارف أو تحويلات المغتربين وغيرها. هذا الترهل ظهرت نتائجه خلال أشهر فقط من بدء تطبيق العقوبات على سورية فماذا لو كانت العقوباتُ على لبنان؟! هذه المقارنة لا تطرح فقط تساؤلاً حول قدرة الحكومة الجديدة على الخروج من هذا المستنقع، لكن سؤالاً أهم يبدو عابراً للحدود طفا على السطح: هل إن الحكومة القادمة ستعمل ضمن ظروف قانون قيصر أم دونه؟

مبدئياً لا تزال الروية ضبابية لكن المنطق يقول إن تكرار التجربة ذاتها في الظروف نفسها سيؤدي إلى النتائج عينها، بالتالي فإن الغرب الذي ادعى حرصه على استقرار لبنان كان يعلم بأن أي درجات الاستقرار تلك ترتكز على الملف الاقتصادي، تحديداً أن لبنان الغارق في الديون لا يبدو أنه قادر على الاستجابة لشروط البنك الدولي للحصول على المزيد من القروض والحلّ الأفضل يكمن بإعادة الوضع كما كان عليه قبل تطبيق قيصر.

ثانياً: العلاقة مع سورية

تبدو الحكومة اللبنانية الجديدة أمام مرحلة فتح صفحة جديدة في العلاقة مع سورية، تحديداً أن الفيتو الأميركي الذي كان البعض يتخذه ذريعة لتبرير تجنب فتح قنوات اتصال مع سورية كأنه بات من الماضي، وإلا فلماذا سمح الأميركيون للوفد اللبناني بالوصول إلى سورية للتفاوض على مرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية، وربما لماذا سمحوا للأردن باستقبال وزير النفط السوري لنقاش التفصيلات العملية. هناك من يتحدث عن مصطلح تنقية العلاقة مع سورية لكنه لم يخبرنا كيف سيعمل على تنقية علاقة ليست موجودة أصلاً منذ أن قرر لبنان الرسمي تجنب ما يُغضب الأميركي في التعاطي مع دولة قالوا له إن نظامها سيسقط خلال أشهر، إلا اللهم بعض الشيحان الذين كسروا هذا القيد لأنهم يعلمون بأن أبواب سورية لن تغلق في وجه الإخوة.

لبنان وسورية ليستا بحاجة لتنقية العلاقات لبنان وسورية بحاجة لأن يتعاطى لبنان مع سورية من دولة لدولة، تحديداً في الملف الأهم وهو ملف عودة اللاجئين، مع تأكيد فرضية حساسية هذا الملف التي تفرض بقاءه معلّقاً، ليس خوفاً على اللاجئين من العودة إلى المجهول كما يهلوس البعض، بل لأن ما يحصل عليه اللاجئون من كتلة أموال تساهم بتحريك الحجلة الاقتصادية في لبنان تبدو أكبر من قدرة لبنان على تركها في الوقت الحالي على الأقل. النقطة الثانية أن هذه الحكومة في النهاية ترى في نفسها حكومة غير قابلة للحياة طويلاً، لكونها ستكون على موعد مع الانتخابات النيابية في الربيع القادم، حيث ستحاول كل الأطراف الحذر من كل ما قد يكبّل صفوف تحالفاتها الانتخابية بما في ذلك العلاقة مع سورية.

الغرب الذي ادعى حرصه على استقرار لبنان كان يعلم بأن «أسيئيورت» التي فاز بها حزب الشعب الجمهوري العلماني في الانتخابات المحلية التي جرت في آذار ٢٠١٩.

وأوضح أن القضية ليست جديدة، بل هي تمريره من خلال ذروة تقشي «كورونا»، مشيراً إلى أنه سبق أن نفذت بلدية «أسيئيورت» سوريين إلى معبر باب الهوى الذي تسيطر عليه ميليشيات مسلحة والهاي الإغلاق بسبب انخفاض مستويات الأنهار مما أدى أيضاً إلى نقشي الأمراض في مخيمات النازحين بسبب على ذلك.

وأشار فيم زفينيتيريغ من منظمة «ياعكس» للسلام «الهولندية غير الحكومية» الشهر الماضي إلى أن سبب تراجع منسوب نهر الفرات في سورية مشاريع زراعية ضخمة أنشأتها حكومة النظام التركي، إضافة إلى التغير

جفاف غير مسبوق في سورية والعراق قد يؤدي إلى انهيار النظام الغذائي لملايين السكان بشكل كامل (أ ف ب)

مخطوطين فقط لمغادرة تلك المناطق والتخلي عن أراضيهم لأنهم ببساطة لا يملكون أي خيار آخر.

وأوضح المجلس النرويجي للاجئين في بحث مبدأي أن العائلات في العراق تنفق بانتظام ما يصل إلى ٨٠ دولاراً شهرياً لشراء المياه الصالحة للشرب، على حين يواجه سدان لتوليد الطاقة الكهرومائية في شمال سورية خطر خطوة». وبكل تأكيد اللجنة الدستورية وكيف يمكن أن تحرز تقدماً.

وفي رد على سؤال آخر له الوطن» حول إمكانية وصف هذه المناقشات بالإيجابية، قال بيدرسون: «المحادثات كانت جيدة جداً، والظاهر أن المحادثات التي أجريتها يمكن القول بأنها متفقون على البنود الأساسية للجولة القادمة من اللجنة الدستورية».

واعتبر بيدرسون، أنه نتيجة ما سمعه من الحكومة السورية، ومن المعارضة يمكن إيجاد أرضية مشتركة بينهما. وقال: «بعد محادثاتي في دمشق والمحادثات التي سأجريها مع المعارضة أعتقد أنه سيكون هناك إمكانية لعقد الجولة السادسة من اجتماعات الدستورية في القريب العاجل».

تحسين الحلبي

حروب أميركا بعد 11 أيلول والصيغة الأفغانية

بين مدير التحرير في المجلة الإلكترونية «ريسونسبيبل ستيت كرافت» بن أرمبرستر في السابع من أيلول الجاري في برأسة نشرها، أن جامعة براون قامت بإجراء بحث لمعرفة الخسائر البشرية بين المدنيين الناتجة عن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد التفجيرات الإرهابية في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١ فوجدت أن القوات الأميركية قتلت من المدنيين بشكل مباشر ما بين ٨٩٧ ألفاً و٩١٩ ألفاً في هذه الحرب معظمهم في العراق وأفغانستان، وأن حروبها في كل منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١ كلفتها ثمانية تريليونات دولار تقريباً وشنت ٩١٣٤٠ غارة جوية على أفغانستان والعراق وباكستان وسورية واليمن والصومال.

ومع ذلك نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في ٢٠ آذار ٢٠١٨ أن القوات الأميركية قتلت بشكل مباشر ما بين ٦٥٠ ألفاً و٧٥٠ ألفاً من المدنيين العراقيين خلال سنوات وجود قواتها من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١١ وهذا العدد هو نفس عدد سكان مدينة واشنطن العاصمة.

وفي الحرب الأميركية ضد فيتنام التي دامت ١١ عاماً تلقت القوات الأميركية ما يزيد عن مليون من المدنيين من فيتنام الشمالية وحدها، ولكن أطول حروبها المباشرة هي التي جرت في الشرق الأوسط في أفغانستان والعراق في حين أن حروبها غير المباشرة ما تزال مستمرة بتشكيها المباشر وغير المباشر في سورية واليمن وأضاف موقع مجلة «ستاتيستا» الأميركي للاحصاء في العاشر من أيلول الجاري بأن قصف القوات الأميركية المباشر فوق الأراضي السورية قتل أكثر من ٥٧٠٠ مدنيّ سوري وهذا الرقم اعترفت به وزارة الدفاع الأميركية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وبالمقابل لم تقتل القوات الأميركية في سورية أو العراق مثل هذا العدد من المجموعات الإرهابية من داعش أو القاعدة أو جبهة النصرة، برغم تصريحاتها بشن حرب على الإرهابيين، أما في اليمن فقد شن سلاح الجو الأميركي ٣٣٦ غارة جوية فوق اليمن بحجة «الحرب على الإرهاب» وقتل ما يزيد عن ١٠٢٠ من المدنيين بل وأرسل قوات خاصة أميركية على الأرض اليمنية ثم استدلها بمنزلقة من أميركا الانتينية، ويشير معهد واشنطن في آب الماضي أن أكثر من ٣٣ مليوناً من المدنيين جرى تشتيتهم وتهجيرهم من بلدان في الشرق الأوسط بحجة الحروب الأميركية على «الإرهاب» في العقدين الماضيين، كما حصل في سورية واليمن والعراق وباكستان وأفغانستان وليبيا والصومال.

ويرغم كل هذه الجرائم التي تعترف واشنطن ومؤسساتها وصحافتها بارتكابها خلال تلك الفترة والسبب بحروب داخلية تدعم فيها المجموعات الإرهابية ضد شعوب المنطقة وبولها الشرعية، ما يزال هذا الوحش الأميركي ينشر الأكاذيب التي لا يمكن تصديقها حول دوره في الحرب على الإرهاب منذ تفجيرات نيويورك وواشنطن التي نفذتها منظمة القاعدة المدعومة من حكومة طالبان الأفغانية.

ولم تستطع الأمم المتحدة ومنظمات القانون الدولية وغير الدولية محاكمة المسؤولين الأميركيين على هذه الجرائم الموصوفة والعلنية أمام العالم، وهذا ما يشكل أسم عامل يشجع الإدارات الأميركية على متابعة هذه السياسة وتصعيدها وتوسيع دائرتها المستهدفة في القارات الثلاث، وهنا يكمن العامل الذي يفرض على معظم دول العالم توحيد دورها لإيقاف هذه الحروب الأميركية وجرائمها ضد المدنيين وشعوب العالم، بل إن المطلوب من قادة الدول التي تعرضت شعوبها لهذه الحروب أن توحد ادعاءها على الولايات المتحدة وليس التحالف مع الولايات المتحدة وسياستها، وهذا ما تفعله أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي وأهدافه الأميركية المشبوهة، فمجموعات طالبان تخلت عن إدانة القوات الأميركية بارتكاب جرائم حرب نفذتها طوال عشرين عاماً وبشكل مباشر ضد الشعب الأفغاني، وبدأت تحدو حذو هذه الجرائم طلباً إرضاء الإدارة الأميركية، وسوف تمنح حتى المواطنين الأفغان من تقديم الدعاوى ضد القوات الأميركية وآخر جريمة نفذتها ضد المدنيين في القصف الأخير على منطقة مطار كابول، وبذكر أن قادة فيتنام طالبوا الولايات المتحدة بالتعهد بإعادة إعمار فيتنام كلها جنوباً وشمالاً كشرط أساسي لتطبيع العلاقات معها في حين نجد أن قادة طالبان يطبعون العلاقات في هذه الأيام وقبل استكمال الانسحاب الأميركي مع أراضي أفغانستان ويعلنون استعدادهم للتعاون مع إدارة جو بايدن وكأن ضحايا الشعب والدمار الشامل لا يعنيهم بشيء، وهذا ما يشبه الصفقة بين الجانيين على حساب الشعب الأفغاني مقابل تعاون طالبان مع السياسة الأميركية والسكوت على جرائمها.

بيدرسون لـ«الوطن»: المحادثات كانت «ناجحة جداً» وتطرقت لكل التحديات التي تواجه سورية

المقداد: الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده

سيلفا رزوق

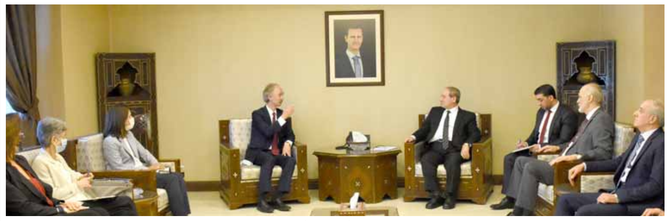

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون (تصوير طارق السعدوني)

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، ضرورة التزام كل الدول بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في إطار علاقاتها الدولية، وخاصة لجهة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومحاولة فرض أجندات خارجية ضد مصلحة وإرادة شعوب هذه الدول لأن التجارب السابقة والتجارب الماثلة أمامنا أثبتت إخفاق مثل هذا النهج ناهيك عن آثاره الكارثية على هذه الدول، وذلك خلال لقائه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسون الذي وصف المحادثات بأنها كانت «ناجحة جداً».

وخلال لقائه بيدرسون، والوفد المرافق له، أكد المقداد ضرورة احترام السيادة السورية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لسورية، مطالباً بإنهاء الاحتلالين الأميركي والتركي للأراضي السورية ووقف انتهاكاتهما للسيادة السورية ودعمهما للإرهاب.

وأشار المقداد إلى الإجراء غير الإنساني الذي تقوم به تركيا بقطع المياه بشكل متكرر عن أكثر من مليون مواطن في مدينة الحسكة والمناطق المحيطة بها، مطالباً الأمم المتحدة بأن ترفع الصوت في وجه كل هذه الانتهاكات وأن تتخذ موقفاً واضحاً منها وأن تضطلع بمسؤولياتها بما يتوافق مع المبادئ والأهداف التي قام عليها الميثاق.

وتحدث المقداد عن مدى تأثير الإجراءات القسرية أحادية الجانب والدول الغربية على الشعب السوري، ولاسيما على القطاع الصحي في ظل جائحة «كورونا» حيث كانت وجهات النظر متفقة بأن هذه الإجراءات تزيد الوضع صعوبة، حيث أوضح بيدرسون في هذا الصدد أنه يثير هذا الموضوع بشكل دائم مع ممثلي الدول الذين يلتقيهم.

وبخصوص لجنة مناقشة الدستور، أكد الجانبان على أهمية ضمان عدم التدخل الخارجي في عمل هذه اللجنة، وأن ينمّ ذلك بقيادة وملكية سورية، حيث شدد المقداد على أن اللجنة منذ أن تشكلت وانطلقت أعمالها باتت سيدة نفسها وهي التي تتخذ وتعالج التوصيات التي يمكن أن تخرج بها وكيفية سير أعمالها مع التأكيد على أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده.

وبخصوص الوضع في سورية تحدث بيدرسون عن المحاولات التي يقوم بها على المستويين الدولي والإقليمي مستعرضاً نتائج اللقاءات التي عقدها خلال الفترة الماضية.

وتطرق المقداد خلال اللقاء الذي حضره نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري ومعاون وزير الخارجية أيمن سوسان، إلى حقيقة التطورات التي جرت مؤخراً في درعا وارتياح الدولة السورية للحلول التي تم التوصل إليها وبدء عودة الحياة الطبيعية إلى «درعا البلد»، مؤكداً أن الدولة السورية قد حرصت على معالجة الأوضاع هناك من خلال الحوار المرن وعدم الدفع نحو مواجهات يتضرر منها الأبرياء والبنى التحتية وأنها نجحت في ذلك رغم محاولات بعض الدول التعاطي مع دولة قالوا له إن نظامها سيسقط خلال أشهر، إلا اللهم بعض الشيحان الذين كسروا هذا القيد لأنهم يعلمون بأن أبواب سورية لن تغلق في وجه الإخوة.

لبنان وسورية ليستا بحاجة لتنقية العلاقات لبنان وسورية بحاجة لأن يتعاطى لبنان مع سورية من دولة لدولة، تحديداً في الملف الأهم وهو ملف عودة اللاجئين، مع تأكيد فرضية حساسية هذا الملف التي تفرض بقاءه معلّقاً، ليس خوفاً على اللاجئين من العودة إلى المجهول كما يهلوس البعض، بل لأن ما يحصل عليه اللاجئون من كتلة أموال تساهم بتحريك الحجلة الاقتصادية في لبنان تبدو أكبر من قدرة لبنان على تركها في الوقت الحالي على الأقل. النقطة الثانية أن هذه الحكومة في النهاية ترى في نفسها حكومة غير قابلة للحياة طويلاً، لكونها ستكون على موعد مع الانتخابات النيابية في الربيع القادم، حيث ستحاول كل الأطراف الحذر من كل ما قد يكبّل صفوف تحالفاتها الانتخابية بما في ذلك العلاقة مع سورية.

الغرب الذي ادعى حرصه على استقرار لبنان كان يعلم بأن «أسيئيورت» التي فاز بها حزب الشعب الجمهوري العلماني في الانتخابات المحلية التي جرت في آذار ٢٠١٩.

وأوضح أن القضية ليست جديدة، بل هي تمريره من خلال ذروة تقشي «كورونا»، مشيراً إلى أنه سبق أن نفذت بلدية «أسيئيورت» سوريين إلى معبر باب الهوى الذي تسيطر عليه ميليشيات مسلحة والهاي الإغلاق بسبب انخفاض مستويات الأنهار مما أدى أيضاً إلى تقشي الأمراض في مخيمات النازحين بسبب على ذلك.

وأشار فيم زفينيتيريغ من منظمة «ياعكس» للسلام «الهولندية غير الحكومية» الشهر الماضي إلى أن سبب تراجع منسوب نهر الفرات في سورية مشاريع زراعية ضخمة أنشأتها حكومة النظام التركي، إضافة إلى التغير

ارتياح أهليّ لإعادة الأمن والاستقرار.. وكل النازحين عادوا إلى منازلهم

مصادر لـ«الوطن»: تواصل تنفيذ التسوية في «درعا البلد» من دون معوقات

الوطن

يتواصل تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة في حي «درعا البلد» من دون أي معوقات وسط ارتياح أهلي لإعادة الأمن والاستقرار للحي الذي عاد إليه كل النازحين منه.

وأوضحت مصادر وثيقة الاطلاع في مدينة درعا لـ«الوطن»، أن محافظ درعا مروان شربك يرافقه معظم مديري الدوائر، قام بزيارة في أو أواسط الأهالي لدخول قوات حي «درعا البلد» والتقى ممثلين عن الأهالي واستمع إلى احتياجاتهم من خدمات عامة كالمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، وقد «وعد المحافظ الأهالي خيراً».

وأشارت المصادر إلى أن مخبزي «البلد» و«تشرين» الاحتياطيين عادا للعمل بكامل طاقتهما الإنتاجية.

وأوضحت المصادر أن «المهام الأساسية لقوات الجيش العربي السوري والقوى الأمنية إلى الحي وتثبيت نقاطها فيه وإعادة الأمن والاستقرار له.

وأوضحت المصادر، أن مؤسسات الدولة ستعود تباعاً للعمل في درعا البلد»، لافتة إلى أن المدارس عادت للعمل وكل النازحين من «درعا البلد» عادوا إلى منازلهم.

وذكرت، أن الجيش والقوى الأمنية تواصل عمليات التفتيش عن السلاح والمسلحين الرافضين للتسوية.

ودخلت وحدات من الجيش العربي السوري والقوى الأمنية إلى درعا البلد» وتم رفع العلم الجمهورية العربية سورية فيه وذلك تنفيذاً لبنود التسوية التي طرحتها الدولة بهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها فيها، وقد قامت وحدات الجيش والقوى الأمنية بتثبيت نقاط لها في الحي.

وتتضمن بنود التسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي، جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين الراغبين وخروج الرافضين وتسليم متزعمي المسلحين سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق كافة التي ينتشر فيها مسلحون، والتفتيش عن السلاح والذخيرة ومداهمة منازل المطلوبين وفق القانون وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

اللاجئون السوريون في تركيا رسائل تهجير ودعوات طرد

يواصل النظام التركي، والأحزاب المعارضة، استخدام اللاجئين السوريين ورقة في ميدان السمسرة والمصالح الشخصية، فبعد أن قام رئيس النظام التركي رجب أردوغان بدفعهم إلى الهجرة من مناطقهم في سورية بفعل إجرام جيشه المحتل، والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المدعومة منه، حوّلهم إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الاتحاد الأوروبي، للحصول على الأموال، وللابتزاز أو في أي حال مستقبلي للأزمة في سورية واليوم تعمل وفق الأجزاء التركية المعارضة على استخدامهم ورقة لاستمالة الناخب التركي في الانتخابات المقبلة ٢٠٢٣، المؤقتة (الكملة) في المدن الكبرى، وتطبيق عقوبات على أماكن العمل التابعة لطالبي الجنسية التركية.

وقام العديد من البلديات التركية بإرسال عدة رسائل نصية إلى سوريين تعلن فيها استعدادها لنقلهم إلى الحدود على نفقتها، ومنح مبالغ مالية للأسر التي تقرر العودة، كتلة أموال تساهم بتحريك الحجلة الاقتصادية في لبنان تبدو أكبر من قدرة لبنان على تركها في الوقت الحالي على الأقل. النقطة الثانية أن هذه الحكومة في النهاية ترى في نفسها حكومة غير قابلة للحياة طويلاً، لكونها ستكون على موعد مع الانتخابات النيابية في الربيع القادم، حيث ستحاول كل الأطراف الحذر من كل ما قد يكبّل صفوف تحالفاتها الانتخابية بما في ذلك العلاقة مع سورية.

الغرب الذي ادعى حرصه على استقرار لبنان كان يعلم بأن «أسيئيورت» التي فاز بها حزب الشعب الجمهوري العلماني في الانتخابات المحلية التي جرت في آذار ٢٠١٩.

وأوضح أن القضية ليست جديدة، بل هي تمريره من خلال ذروة تقشي «كورونا»، مشيراً إلى أنه سبق أن نفذت بلدية «أسيئيورت» سوريين إلى معبر باب الهوى الذي تسيطر عليه ميليشيات مسلحة والهاي الإغلاق بسبب انخفاض مستويات الأنهار مما أدى أيضاً إلى تقشي الأمراض في مخيمات النازحين بسبب على ذلك.

وأشار فيم زفينيتيريغ من منظمة «ياعكس» للسلام «الهولندية غير الحكومية» الشهر الماضي إلى أن سبب تراجع منسوب نهر الفرات في سورية مشاريع زراعية ضخمة أنشأتها حكومة النظام التركي، إضافة إلى التغير

للنظام التركي.

وأضاف: إن الحملة تصاعدت في الفترة الحالية، حيث التسجيل مفتوح في البلدية لمن يريد العودة في ظل إغراءات تتضمن مبلغاً مالياً.

وأكدت مصادر خاصة، أن المجلس التنفيذي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ناقش قبل أيام، إعادة السوريين في المدن الكبرى إلى المدن المسجلين فيها، وإرسال المهاجرين الذين لا يحملون إقامة أو بطاقة حماية مؤقتة إلى مخيمات في المناطق الحدودية، فضلاً عن إيقاف كل معاملات التسجيل الجديدة للحصول على بطاقة الحماية المؤقتة الزرقاء، وتطبيق عقوبات على بيع وشراء العقارات للسوريين.

ويتعرض اللاجئون السوريون لحملات تنمر وكراهية متصاعدة منذ جريمة قتل شاب تركي على يد لاجئ سوري في أنقرة مؤخراً، ووصلت إلى حد الدعوة لطرد السوريين من مسؤولين أتراك.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية، حيث كثف المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في نتيرين الثاني الماضي بدمشق في بيانه الختامي، موافقة الحكومة السورية جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها لبدء لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل بموافقة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

وكالات

مصرع اثنين من جنود الاحتلال التركي في شمال إدلب

الجيش يردي دواعش في البادية.. و«الحربي الروسي» يواصل إدماء «النصرة» في «خفض التصعيد»

حلب - خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن - وكالات

أردى الجيش العربي السوري العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، في حين استهدف بنيران مدفعيته تقاطراً للإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» التي شهدت مقتل اثنين من جنود الاحتلال التركي وإصابة آخرين إثر استهداف رتل لجيش الاحتلال التركي على طريق إدلب- كفربا شمال إدلب بعبوة ناسفة منتصف الليلة قبل الماضية، بعد أن ثبتت ما تطلق على نفسها «سرية أنصار أبي بكر الصديق» العملية، وهي التي تبنت عمليتين مماثلتين ضد جيش الاحتلال في «خفض التصعيد» وقت سابق.

تزامن ذلك مع مواصلة الطيران الحربي الروسي دك معاقل إرهابيي النظام التركي وتحصيناته في «خفض التصعيد»، وتمكن من تدمير آليات عسكرية وقتل وجرح العديد من إرهابيي ما تسمى «غرفة عمليات الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وذلك خلال قصفه لمقراتهم وأوكارهم في محيط بلدات عين لاروز وكنصفرة والفطيرة وسفوهن في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضحت مصادر محلية في جبل الزاوية لـ«الوطن»، أن المقاتلات الروسية لم تتوقف أبداً خلال أيلول الجاري عن استهداف إرهابيي النظام التركي، ولفتت إلى أن أكثر من ٧٠ غارة شنها سلاح الجو الروسي على معاقل الإرهابيين خلال الشهر الأخير في «خفض التصعيد»، على أمل أن يستوعب النظام التركي أو يستجيب لضغط القصف الجوي بغية تنفيذ بنود الاتفاقيات الثنائية مثل «اتفاق موسكو»، العائد له آذار ٢٠٢٠، و«اتفاق سوتشي» الموقع في ١٧ أيلول ٢٠١٨، لطرد الإرهابيين من المنطقة وفتح طريق عام حلب اللاذقية والمعروفة بـ«M4» أمام حركة المرور والترانزيت.

من جهة ثانية، شن الاحتلال التركي قصفاً صاروخياً، على مناطق انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية في تل رفعت ومرعناز بريف حلب الشمالي، حيث توجد في تل رفعت قاعدة عسكرية روسية، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وبخصوص الوضع في سورية تحدث بيدرسون عن المحاولات التي يقوم بها على المستويين الدولي والإقليمي مستعرضاً نتائج اللقاءات التي عقدها خلال الفترة الماضية.

وتطرق المقداد خلال اللقاء الذي حضره نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري ومعاون وزير الخارجية أيمن سوسان، إلى حقيقة التطورات التي جرت مؤخراً في درعا وارتياح الدولة السورية للحلول التي تم التوصل إليها وبدء عودة الحياة الطبيعية إلى «درعا البلد»، مؤكداً أن الدولة السورية قد حرصت على معالجة الأوضاع هناك من خلال الحوار المرن وعدم الدفع نحو مواجهات يتضرر منها الأبرياء والبنى التحتية وأنها نجحت في ذلك رغم محاولات بعض الدول

PROCUREMENT NOTICE
(UNDP-SYR-ITB-052-21)
Invitation to Bid
Empowered lives.
Resilient nations.
Providing, Installing and Testing the following: Prime Power, cylindrical mill, Mobile Grain Grinder, Traditional Ovens, Mobile Grain sifting, sorting, sterilizing and packing unit -Syria
UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid
Bids shall be submitted by 23rd September 2021
For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

إعلان استدراج عروض أسعار
(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR- ITB -052-21
دعوة لتقديم عروض
Empowered lives.
Resilient nations.
تزويد وتركيب واختبار وحدة غربلة، مولدة لوحدة الغربلة، المطاحن (ثابتة)
جواريش متنقلة، أفران تقليدية للخبز والفطائر (فرن حجري)-سورية
يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه
آخر يوم لتقديم العروض 23 أيلول 2021
لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

تصاعد السرقات في «خفض التصعيد» أمام أعين «النصرة»

تصاعدت حوادث السرقة بشكل كبير في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بمحافظة إدلب، والتي تتم تحت أنظاره، الأمر الذي يدّس منه تجار المخافظة ودفعهم لإنشاء فرقة خاصة لحماية محلاتهم من تلك الحوادث.

وتحدث تقرير نشرته مواقع إلكترونية معارضة، أنه لا يكاد يمضي يوم واحد إلا وتتم فيه سرقة محل أحد التجار في إدلب، من دون اتخاذ أي إجراءات فعلية من قبل ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة»، والمسؤولة عن أمن المنطقة والتي يقع على كاهلها وضع تدابير احترازية تحول دون وقوع تلك السرقات وتساعد في القبض على الجناة.

وأوضح أنه يمكن خوف أصحاب المحلات على أرزاقهم وممتلكاتهم من السرقة ويأسهم من أن تقدم «حكومة الإنقاذ» الحماية الكافية لهم، قائلاً «لقد باشاء لجان حراسة ليلية خاصة تتولى مهمة الحماية مقابل أجور شهرية يدفعها أصحاب تلك المحال من مالهم الشخصي».

من جانبه، لفت صاحب أحد المحلات التجارية في إدلب ويدعى مالك الصدير إلى أن المحلات التجارية تتعرض للسرقة رغم قربها من مقرزة لـ«هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم النصرة واجهة له، موضحاً أن مسلحي المقرزة لا يتخذون أي إجراءات جدّية لمنعها ولا يسيرون أي دوريات ليلية لضبطها، مكتفين بتسجيل الحادثة في سجلاتهم المهملة وقبض الرشاوى، في وقت يبكي فيه التاجر على أمواله المسروقة وتعب عمره الذي يُقدّر بآلاف الدولارات.

وأضاف: إنه حتى في حال إلقاء القبض على اللصوص بعد مدة من الزمن، فلا يتم تعويض أصحاب المحال التجارية بحجة أن اللصوص صرفوا الأموال، على حين يتعهد تنظيم «النصرة» بأنه اللصوص